بعد هجوم جوي روسي على منشآت طاقة بأوكرانيا.. إعلان حالة التأهب في ليبيتسك

كييف : أحبطنا مخططاً لاغتيال زيلينسكي وشخصيات بارزة

«وكالات» : أعلنت سلطات مقاطعة ليبيتسك الروسية، أمس الأربعاء، حالة التأهب محذرة من خطر الغارات الجوية في المقاطعة.

وكتب حاكم المقاطعة، إيغور أرتامونوف، على قناته في تيليغرام: «تحذير! تم تفعيل نظام (التحذير من) خطر غارات جوية في مقاطعة ليبيتسك».

وجرى تفعيل النظام في المقاطعة عند الساعة 12:32 بتوقيت موسكو.

وفي المقابل صوت البرلمان الأوكراني لصالح مشاريع قوانين تمديد الأحكام العرفية والتعبئة في البلاد لمدة 90 يوما، وذلك حسبما أعلن النائب البرلماني، أليكسي غونتشارينكو (المدرج في روسيا بقائمة الإرهابيين والمتطرفين).

وكتب غونتشارينكو على تطبيق تليغرام: «مدّ البرلمان الأحكام العرفية والتعبئة العامة لمدة 90 يوما».وأشار غونتشارينكو إلى أن 339 نائباً صوتوا لصالح تمديد الأحكام العرفية، وصوت 336 نائباً لصالح استمرار التعبئة.

وأعلن النائب، ياروسلاف جيليزنياك، على تطبيق تليغرام تمديد الأحكام العرفية والتعبئة في البلاد حتى 11 أغسطس.

في السادس من مايو، قدّم الرئيس الأوكراني، فلاديمير زيلينسكي، إلى البرلمان، مشاريع قوانين تمديد الأحكام العرفية والتعبئة بدءاً من يوم الـ14 من مايو ولمدة 90 يوماً.

وتشهد الجبهات الروسية الأوكرانية يوما جديدا من التصعيد والاقتتال، حيث يحاول الجيش الروسي تحقيق المزيد من المكاسب على الأرض فيما تحاول القوات الأوكرانية صد تقدم الدب الروسي مستعينا بالدعم العسكري الغربي. يأتي ذلك بعد يوم من الكشف عن مؤامرة روسية لاغتيال الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي وشخصيات سياسية وعسكرية بارزة.

وفي آخر التطورات الميدانية، قال الجيش الأوكراني أمس إن روسيا شنت هجوما جويا على كييف ومدينة لفيف بغرب أوكرانيا، وإن أنظمة الدفاع الجوي شاركت في صد الهجوم. وأفاد شهود من «رويترز» في كييف بسماع دوي انفجارات بدا وكأنها ناتجة عن اعتراض أنظمة الدفاع الجوي لأهداف جوية.

وقال مسؤولون في الجيش وفي قطاع الطاقة في أوكرانيا، أمس الأربعاء، إن هجوما جويا روسيا على البلاد ألحق أضرارا بعدة منشآت في ضربة استهدفت البنية التحتية للطاقة.

وكتب وزير الطاقة الأوكراني جيرمان جالوشينكو على تطبيق «تليغرام»: «هجوم آخر ضخم على قطاع الطاقة لدينا!». وأضاف أن الهجوم استهدف منشآت لتوليد ونقل الكهرباء في مناطق بولتافا وكيروفوهارد وزابوريجيا ولفيف وإيفانو–فرانكيفسك وفينيتسيا.

وباستثناء زابوريجيا، تقع تلك المناطق بعيدا عن جبهة القتال الممتدة عبر شرق وجنوب شرق أوكرانيا. ولم يُعرف بعد نطاق الهجوم الروسي على أوكرانيا ولم يصدر تعليق بعد من موسكو.

وأعلن سلاح الجو الأوكراني أنه أسقط عشرات الصواريخ والطائرات المسيرة التي أطلقتها روسيا عبر البلاد، في قصف ليلي استهدف منشآت طاقة.

وأوضح عبر تليغرام «استخدم العدو 76 وسيلة هجوم جوي، 55 صاروخا و21 مسيّرة هجومية» مشيرا إلى أن منظوماته للدفاع الجوي اعترضت 39 صاروخا و20 مسيّرة.

هذا وناقش وزير الدفاع الأميركي لويد أوستن ونظيره الأوكراني رستم أوميروف احتياجات كييف من الأسلحة.

وجاء في بيان صادر عن المكتب الصحافي للبنتاغون أن أوستن وأوميروف، تطرقا خلال محادثة هاتفية، إلى «آخر الأحداث في ساحة المعركة»، وناقشا أيضا «احتياجات أوكرانيا الأكثر إلحاحا من الأسلحة ».

بالإضافة إلى ذلك، ناقش الوزيران حزمة الأسلحة المقدمة إلى كييف بقيمة مليار دولار، بالإضافة إلى تخصيص واشنطن مبلغ 6 مليارات دولار لإنتاج الأسلحة والمعدات العسكرية لنقلها لاحقا إلى أوكرانيا.

وفي 24 أبريل، وقع الرئيس جو بايدن على مشروع قانون وافق عليه الكونغرس لاستئناف إمدادات الأسلحة إلى أوكرانيا بقيمة إجمالية تبلغ 61 مليار دولار.

وأعلنت أوكرانيا أنها كشفت مؤامرة روسية لاغتيال شخصيات سياسية وعسكرية بارزة من بينها الرئيس فولوديمير زيلينسكي.

وتم توقيف مسؤولين أمنيين أوكرانيين لارتباطهما بالمجموعة التي كانت تسعى لتنفيذ عمليات اغتيال لمسؤولين رفيعي المستوى قبل تنصيب الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الثلاثاء.

وجاء في بيان لمدير جهاز الأمن الأوكراني فاسيل ماليوك أن «الهجوم الإرهابي الذي كان يفترض أن يكون هدية لبوتين بمناسبة تنصيبه، كان بالفعل إخفاقا لجهاز الأمن الفيدرالي الروسي (إف إس بي)».

وسبق أن استهدفت روسيا زيلينسكي مرارا، لا سيما في بدايات العملية العسكرية الروسية في فبراير 2022، وفق كييف.

من ناحية أخرى أعلن جهاز أمن الدولة الأوكراني، الثلاثاء، أن محققي مكافحة التجسس الأوكرانيين أحبطوا مؤامرة روسية لاغتيال الرئيس فولوديمير زيلينسكي وشخصيات عسكرية وسياسية بارزة أخرى.

وقال بيان إن اثنين من ضباط حرس الدولة الأوكراني، الذي يحمي كبار المسؤولين، اعتقلا للاشتباه في قيامهما بتنفيذ الخطة التي وضعها جهاز الأمن الفيدرالي الروسي. وتم تجنيد الضابطين برتبة كولونيل قبل العملية العسكرية الروسية واسعة النطاق في أوكرانيا في فبراير 2022، بحسب البيان.

ونقل البيان عن رئيس جهاز أمن الدولة فاسيل ماليوك قوله إن المؤامرة كانت تتوقع هجوما قبل تنصيب الرئيس الروسي فلاديمير بوتين لولاية خامسة الثلاثاء. وقال ماليوك إنه أشرف شخصيا على العملية السرية للغاية لتعقب المؤامرة.

يشار إلى أن المزاعم الأوكرانية بشأن الجهود الروسية لقتل زيلينسكي ليست جديدة. فقد قال زيلينسكي إنه في عام 2022، جرت ما لا يقل عن 10 محاولات لاغتياله مع استمرار الحرب مع روسيا للعام الثالث.

كما قال ممثلو الادعاء في بولندا الشهر الماضي إن رجلا بولنديا اعتقل بتهمة الاستعداد للتجسس لصالح المخابرات العسكرية الروسية في مؤامرة مزعومة لاغتيال زيلينسكي.

من جهة أخرى ألقي القبض على رجل أوكراني يرتدي زي امرأة ويحمل جواز سفر أخته أثناء محاولته الفرار من البلاد. تم إيقاف الرجل البالغ من العمر 44 عامًا على الحدود مع رومانيا من قبل دائرة حرس الحدود الحكومية في أوكرانيا بعد أن اشتبهوا في بنيته الجسدية. كما اشتبهوا في أنه كان يحاول تجنب التجنيد الإجباري.

وبموجب القوانين المعمول بها حاليا في أوكرانيا، يُمنع الرجال الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و60 عامًا من مغادرة البلاد، ويُتوقع منهم بدلاً من ذلك الالتحاق بالجيش الأوكراني لمحاربة الروس.

وكان الرجل الذي يضع المكياج، والذي يعتقد أن اسمه سيرجي من مدينة زولوتونوشا بوسط أوكرانيا، يرتدي باروكة سوداء مربوطة بمنديل أبيض وتنورة سوداء بطول الركبة وقميص أخضر.

ونشر حرس الحدود مقطع فيديو على وسائل التواصل الاجتماعي، وكتب: «سيرجيتا الساحرة خططت للقيام برحلة إلى الخارج. حاول أحد سكان زولوتونشا، البالغ من العمر 44 عامًا، متنكرًا بزي امرأة، عبور الحدود مع رومانيا بجواز سفر أخته».

وقد تمت مشاهدته الآن أكثر من 13000 مرة منذ تحميله يوم الاثنين، ومنذ ذلك الحين امتلأ المنشور بالتعليقات. وقال أحد المشاهدين ساخرًا: «رائع أيها العميل 007». وسأل آخر: ماذا ستفعل أختك الآن؟ لكن البعض الآخر كان أكثر كآبة، حيث كتب أحد المشاهدين: «لست متفاجئًا». أي طريقة لتجنب الموت على الجبهة أمر جيد.

بعد الحرب الروسية واسعة النطاق، فرضت أوكرانيا حظرًا على الرجال الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و60 عامًا من مغادرة البلاد في حالة استدعائهم للقتال.

توفي ما يقرب من 30 رجلاً أثناء محاولتهم الفرار، ووفقًا لحرس الحدود الأوكراني، يتم احتجاز حوالي 10 يوميًا لمحاولتهم الهروب من البلاد وتجنب التجنيد.

وفي نوفمبر من العام الماضي، ذكرت هيئة الإذاعة البريطانية أن ما يقرب من 20 ألف رجل فروا من أوكرانيا منذ بداية الحرب.

هناك استثناءات للتجنيد الإجباري إذا كان الشخص غير مؤهل لأسباب طبية، أو إذا كان الشخص يعتني بثلاثة أطفال أو أكثر، أو يربي طفلاً بمفرده، أو يربي طفلاً من ذوي الإعاقة.

الرئيس زيلينسكي بين أعوانه

تتمات

أردوغان : ندعم

وشدد البلدان، في بيانين صادرين عن الكويت وتركيا، في ختام زيارة الدولة التي قام بها سمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد ، إلى جمهورية تركيا، على تطابق رؤاهما ومواقفهما، تجاه العديد من القضايا الإقليمية والدولية، خصوصا القضية الفلسطينية، والحرب العدوانية التي تشنها إسرائيل على قطاع غزة.

وقد بعث سمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد ببرقية للرئيس رجب طيب أردوغان، قال فيها: يسرنا ونحن نغادر الجمهورية التركية الصديقة، بعد زيارة دولة، أن نعبر لفخامتكم عن بالغ تقديرنا وامتناننا لما لقيناه وأعضاء الوفد المرافق، من حسن استقبال وكرم ضيافة، عكسا عمق الروابط التاريخية الوثيقة وعلاقات الصداقة الراسخة بين بلدينا وشعبينا الصديقين. ونؤكد أن هذه الزيارة تعزز آفاق التعاون البناء بين بلدينا الصديقين في كافة المجالات والميادين، بما يحقق أهدافهما المشتركة ومصالحهما المتبادلة، ويلبي آمال شعبينا الكريمين وتطلعاتهما نحو مزيد من التنمية والازدهار.

أضاف سموه: كما أود أن أعرب لفخامتكم عن أسمى معاني الشكر والعرفان على منحي «وسام الدولة»، مؤكدا اعتزازي بهذا الوسام الرفيع، مثمنا هذه البادرة الكريمة من لدن فخامتكم، التي تعكس عمق علاقات الشراكة والصداقة بين بلدينا الصديقين.

وكان صاحب السمو عاد بحفظ والوفد الرسمي المرافق لسموه إلى أرض الوطن ظهر أمس الأربعاء، قادما من تركيا.

من جهتها قالت دائرة الاتصال في الرئاسة التركية، إن الرئيس رجب طيب أردوغان وسمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد، بحثا في لقائهما الثلاثاء العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين والهجمات الإسرائيلية على غزة.

وأوضحت الدائرة في بيان حول فحوى المباحثات عقب اللقاء الثنائي للزعيمين، والاجتماع الموسع في المجمع الرئاسي بأنقرة، أنه جرى خلال لقاء الزعيمين الكبيرين، بحث الخطوات المتخذة في العديد من المجالات، انطلاقا من الصناعات الدفاعية، بالاضافة إلى سبل الارتقاء بحجم التجارة بين تركيا والكويت إلى خمسة مليارات دولار، كما تم التأكيد خلال اللقاء على ضرورة إعادة تفعيل آلية اللجنة الاقتصادية المشتركة بين تركيا والكويت، وأن «تشجيع الاستثمارات والتجارة المتبادلة من مصلحة البلدين».

وبحث الزعيمان التعاون بين البلدين في مجالات الدبلوماسية والصحة والثقافة والسياحة والتعليم.

وأكد الرئيس أردوغان على استمرار دعم تركيا لسيادة الكويت وسلامتها الإقليمية وأمنها، وأن الاتصالات بين البلدين ستستمر بشكل وثيق على جميع المستويات، معربا في الوقت نفسه عن تقديره للجهود الحميدة لدولة الكويت، ودورها الإنساني الريادي على الصعيدين الاقليمي والدولي، ومواقفها وسياساتها المتزنة الهادفة إلى تحقيق الازدهار للشعوب وتقريب وجهات النظر.

كما أشار أردوغان إلى أهمية تطوير التعاون بين مجلس التعاون الخليجي ومنظمة الدول التركية، مؤكدا في هذا الإطار أهمية دعم الكويت لهذه الجهود وأن ذلك سيؤدي إلى فتح نوافذ فرص جديدة.

وذكر البيان أن الهجمات الإسرائيلية على الفلسطينيين الأبرياء في قطاع غزة، كانت أيضا ضمن ملفات اللقاء، حيث أكد الرئيس أردوغان أن «موقف الكويت ضد الظلم الإسرائيلي يتمتع بالأهمية»، وأن هذا الموقف يضيف قوة للقضية الفلسطينية، لافتا إلى أن تركيا تسعى جاهدة منذ البداية من أجل التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار.

كما صدر أمس الأربعاء، بيان كويتي في ختام زيارة الدولة، التي قام بها سمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد، إلى جمهورية تركيا أمس الأول الثلاثاء.

وجاء في البيان: «انطلاقا من العلاقات الثنائية التاريخية التي تجمع بين قيادتي دولة الكويت والجمهورية التركية وشعبيهما الصديقين، والحرص المتبادل من القيادة السياسية في كلا البلدين، على تعزيز العلاقات الثنائية والشراكة فيما بينهما، وبمناسبة مرور ستين عاما على قيام العلاقات الرسمية بين البلدين الصديقين، قام صاحب السمو أمير دولة الكويت الشيخ مشعل الأحمد، بزيارة دولة إلى الجمهورية التركية خلال الفترة من ٧ إلى ٨ مايو الجاري، حل فيها ضيفا عزيزا على فخامة الرئيس رجب طيب أردوغان، الذي كان في مقدمة مستقبلي حضرة صاحب السمو أمير البلاد في مطار ايسنبوغا الدولي في أنقرة.

وأجرى صاحبا السمو والفخامة جلسة مباحثات ثنائية، تلتها جلسة مباحثات رسمية ضمت أعضاء الوفدين، وقد اتسمت هذه المباحثات بتقارب وجهات النظر في العديد من القضايا ذات الاهتمام المشترك، وتطابقها في أهمية توطيد وتعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين في كافة المجالات، وأكدا اعتزازهما البالغ بالعلاقات المتميزة بين الجانبين وشعبيهما.

وأشاد الجانبان بالمستوى الذي وصلت إليه العلاقات التجارية والاقتصادية، وآلية التعاون الثنائي فيه بما يتضمن حجم التبادل التجاري بين البلدين، ونشاط الهيئة العامة للاستثمار الكويتية في الجمهورية التركية بالإضافة إلى استثمارات الشركات التركية المباشرة في دولة الكويت.

وتم على هامش المباحثات التوقيع على عدد ست من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم المهمة، في مجالات إدارة الكوارث الطبيعية والمناطق الحرة والرعاية السكنية والبنية التحتية، بالإضافة الى مذكرة تفاهم بشأن انشاء حوار استراتيجي على مستوى وزراء الخارجية، والتوقيع على بروتوكول تنفيذي بشأن عقود شراء الصناعات الدفاعية، ومذكرة تفاهم بين وزارة الداخلية في دولة الكويت، ورئاسة إدارة الكوارث والطوارئ في الجمهورية التركية المتعلقة بإدارة الكوارث والطوارئ.

وبشأن التطورات في المنطقة، أعرب البلدان عن القلق حيال الأوضاع في قطاع غزة والاراضي الفلسطينية المحتلة، والجرائم التي ترتكب بحق الأشقاء الفلسطينيين والوضع الإنساني الكارثي هناك، وما تواجهه مدينة رفح جنوبي قطاع غزة من تهديد خطير، سيؤدي إلى تهجير قسري للسكان نحو المجهول، مؤكدين على أهمية اضطلاع المجتمع الدولي وخاصة مجلس الأمن بمسؤولياتهم تجاه تنفيذ قرارات الوقف الفوري لإطلاق النار وحماية المدنيين، وضمان وصول المساعدات الإنسانية وإيجاد حل لهذه القضية وفق قرارات الشرعية الدولية.

حوار مشترك

من معضلة تشكيل الوزارة، للمحافظة على الإجراءات الدستورية ومواعيدها.

واقترحت بوشهري، أن يقوم رئيس الحكومة المكلف الشيخ أحمد العبد الله، أو رئيس السن النائب صالح عاشور، إلى توجيه الدعوة لاجتماع موسع خلال اليومين القادمين، يشارك به الرئيس المكلف وفريقه، وأعضاء مجلس الأمة، لحسم أي خلاف –إن وجد–.

وأوضحت أنه يدور حديث منذ أيام عن تعثر تشكيل الوزارة الجديدة، لعدم رغبة أي من أعضاء مجلس الأمة، المشاركة في الحكومة، إنفاذا لنص المادة ٥٦ من الدستور، كما انتشرت معلومات عن شروط وضعها النواب للقبول بدخول الحكومة.

أضافت أن الدستور الكويتي يمثل العمود الفقري للنظام العام للدولة ومؤسساتها، والمحافظة عليه والالتزام بنصوصه واجب وطني على الجميع، وفي مقدمتهم الأسرة الحاكمة، الطرف الآخر من العقد الاجتماعي مع الشعب الكويتي، التي يتوجب عليها الالتزام بالعقد بين الحاكم والمحكوم، ونستذكر في هذا الصدد ما سطره سمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد في خطابه بتاريخ ٢٢ يونيو ٢٠٢٢ قائلا «الدستور في حرز مكنون، فهو شرعية الحكم وضمان بقائه والعهد الوثيق بيننا وبينكم».

وأشارت النائبة بوشهري، إلى أن ما يتداول عن متطلبات نيابية للقبول في المشاركة بالتشكيل الوزاري الجديد، موقف سياسي معهود وليس بالمستجد، وسبق وكانت هناك متطلبات نيابية للموافقة على تولي المنصب الوزاري وتم قبولها أو رفضها، مشددة على أنه من المهم التأكيد في هذا السياق، على أن أي متطلبات أساسها الحصول على منافع انتخابية من الواجب مواجهتها بالرفض دون نقاش أو تفاوض، وهذا ما ندعم به رئيس الوزراء المكلف، أما إذا كانت مطالب النواب متعلقة بضمانات في مقدمتها المحافظة على الدستور واستقلال سلطة القرار الحكومي، واستقرار السلطة التنفيذية نهجاً وعملاً، فلا شك أن هذه المطالب تخدم المصلحة الوطنية، ووجب على أي نائب يرغب في تولي الوزارة التمسك بها، وعلى رئيس الوزراء المكلف القبول بها.

وقالت : إن كان منصب الوزير المحلل هو المعضلة في تشكيل الوزارة، فإن الحوار المشترك بين رئيس الوزراء المكلف وفريقه وأعضاء مجلس الأمة، كفيل بالخروج منها بنتيجة إيجابية، للمحافظة على الإجراءات الدستورية ومواعيدها.

أضافت : إن كانت هناك رغبة جادة للخروج من هذه الأزمة، فأدعو الشيخ أحمد العبد الله أو رئيس السن النائب صالح عاشور، إلى توجيه الدعوة لاجتماع موسع خلال اليومين القادمين، يشارك به الرئيس المكلف وفريقه، وأعضاء مجلس الأمة، وذلك لحسم أي خلاف – إن وجد – وعرض أي تحفظات من أي جانب فيما يتعلق بالوزير المحلل، فالحوار والجلوس على طاولة النقاش الوسيلة الوحيدة لتجاوز المعضلة الدستورية الحالية إن وجدت.

واختتمت بوشهري تصريحها، بالتأكيد على أن الجميع اليوم أمام مسؤولية وطنية، لانتشال الوضع السياسي من حالة الجمود، ولا خيار سوى فتح قنوات حوار بين الجميع، أما الوقوف موقف المتفرج دون بذل أي مساع جادة وحقيقية، فهذا يدل على أن هناك تعمدا لاستمرار تعطل تشكيل الحكومة، لخلق أزمة سياسية في الدولة.

العوضي أطلق

ومرضين واختصاصيين نفسيين واجتماعيين.

وأوضح أن مكتب حماية الطفل يعتبر نموذجا للتعاون بين الوزارة والوزارات والجهات الحكومية وغير الحكومية والمجتمع المدني، إذ يتولى ترسيخ منهجية العمل المتعدد القطاعات لإعداد وتنفيذ الاستراتيجيات وبرامج العمل الوطنية التي تتوافق مع الاستراتيجيات وخطط العمل العالمية.

وذكر أن ذلك جاء مواءمة مع قرار الجمعية العمومية لمنظمة الصحة العالمية رقم ٦٧/١٥ بتعزيز الأنظمة الصحية، للتصدي للعنف ضد الأطفال والنساء والفتيات، إذ انضمت دولة الكويت لاتفاقية حقوق الطفل بصدور المرسوم رقم ١٠٤/١٩٩١.

وأشار إلى قيام الوزارة بدور أكبر للوقاية من خلال تعزيز قدرات النظام الصحي، ضمن استراتيجيات وطنية متعددة القطاعات تضمن الوقاية والتصدي للعنف وتوفير الخدمات للضحايا.

وقال الوزير العوضي» إن من أوجه التعاون بين وزارة الصحة وشركة «زين» هو إنشاء الخط الساخن «خط مساندة الطفل ١٤٧»، لاستقبال البلاغات الخاصة بالطفل وتقديم المشورة والإرشاد النفسي للطفل وذويه منذ العام ٢٠١٦.

الزامل : أنشطة

وقال الزامل – وهو رئيس فريق العمل المشكل من اللجنة العليا لاحتفالية الكويت عاصمة للثقافة العربية للعام ٢٠٢٥ التي يترأسها وزير الإعلام والثقافة عبدالرحمن المطيري – في تصريح لـ كونا»، إن الفريق يعمل بكل جهد لإعداد ملف الاحتفالية ويقوم بجولات وجلسات مركزة لتحديد أولويات هذا الحدث الكبير.

أضاف أن الاحتفالية ستكون بأفكار جديدة وستتضمن ملتقيات ومنتديات ومهرجانات خاصة بهذا الحدث موضحا أن الفريق يتفحص المباني والمواقع لاختيار أفضلها والتي ستقام فيها الفعاليات وتكون محط جدوى لزيارة الضيوف.

ولفت أيضا إلى دور الفريق في اختيار فعاليات مميزة لتختتم هذا الحدث المهم بشكل جميل، مشيرا إلى تعاون المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، مع المؤسسات الأخرى والجهات الدبلوماسية وسفارات الوطن العربي لدى البلاد، لإظهار الجانب الثقافي للكويت بالصورة المثلى.

«الجنايات» أرجأت

الواقعة، إلى قاعة المحكمة، مثل المتهم من محبسه ونفى أمامها اتهامات التحريض على قلب نظام الحكم والتطاول على مسند الإمارة وإذاعة أخبار كاذبة وسب وزير الداخلية، كما طالب المحامون الحاضرون بإخلاء سبيله.

وقد حضر أمام قاعة المحكمة النائب السابق مسلم البراك، ومجموعة من المحامين والمؤيدين للقريفة.

وكانت النيابة العامة سبق وأن قررت حجز القريفة ٢١ يوما وأحالته إلى السجن المركزي، على ذمة التحقيق في قضية أمن دولة إثر حديثه في ندوة انتخابية.

شهاب : تصعيد

وقال شهاب في تصريح لـ«العربية نت»: إن ما قامت به إسرائيل من احتلال معبر رفح الفلسطيني ودخولها وخروجها سريعاً من «محور فلادلفي» فيه إخلال ومخالفة لاتفاقية السلام، لأنها لم تنسق مع مصر، مضيفا أن «ما حدث يعد تهديدا غير مباشر لمصر»، وأثار قلقا وتوترا كبيرين في منطقة الشرق الأوسط بالكامل.

وفيما يتعلق باتخاذ قرار مصري بتجميد اتفاقية السلام كتحرك قانوني واجب إزاء الخطوة الإسرائيلية، قال شهاب إن هذه مسألة سياسية تقديرية خاصة بمصر وقيادتها السياسية، لافتاً إلى أن الإجراءات القانونية التي يمكن للدولة المصرية اتخاذها تتمثل في عدة خطوات، أبرزها تحذير إسرائيل بمخالفتها للقانون الدولي، وبعدها يمكن تصعيد الأمر إلى مجلس الأمن، وإبلاغ الدول ذات التأثير مثل الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وألمانيا وغيرها، بهذه المخالفة وخطورتها.

وأشار الدكتور شهاب إلى أن الجيش المصري لم يتحرك لمواجهة العملية العسكرية التي قامت بها إسرائيل أمس في معبر رفح من الجانب الآخر، لأنها تمت خارج الحدود المصرية وعلى أراض فلسطينية، «لكن إذا اقتربت أو اعتدت على الأراضي المصرية فإن مصر لن تقبل أو تسمح بذلك، وستدخل في مواجهة عسكرية لا يمكن معرفة مداها»، تؤدي إلى تهديد ليس للشرق الأوسط فقط بل للسلم والأمن الدوليين.

وأكد شهاب أن «الجيش المصري قوي وجاهز لكل السيناريوهات إذا تطلب الأمر ذلك»، لافتاً إلى أن القيادة السياسية المصرية واعية، وستتخذ إجراءات مناسبة للأفعال حسب تقديرها، وذلك في الوقت المناسب لها، مضيفا أن «مصر مازالت تقوم بدور الوسيط وتبذل قصارى جهدها للوصول إلى هدنة ووقف إطلاق النار».

أضاف أن أي إجراء إسرائيلي يمس أمن مصر القومي يعد غير قانوني، ويمكن إيقافه بأي طريقة ممكنة، ودفع الفلسطينيين نحو التهجير لمصر بمثابة اعتداء مباشر على السيادة المصرية والحدود المصرية مصونة.

وكانت مصر قد اعتبرت أن التصعيد الخطير في رفح يهدد حياة أكثر من مليون فلسطيني يعتمدون اعتماداً أساسياً على هذا المعبر باعتباره شريان الحياة الرئيسي لقطاع غزة، والمنفذ الآمن لخروج الجرحى والمرضى لتلقي العلاج، ولدخول المساعدات الإنسانية والإغاثية إلى الفلسطينيين في غزة.

ودعت مصر الجانب الإسرائيلي إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس، والابتعاد عن سياسة حافة الهاوية ذات التأثير بعيد المدى، والتي من شأنها أن تهدد مصير الجهود المضنية المبذولة للتوصل إلى هدنة مستدامة داخل قطاع غزة.

48 حزباً يوقعون

فيسبوك «تشرفت اليوم بالتوقيع نيابة عن الرفاق والرفيقات في التحالف الديمقراطي للعدالة الاجتماعية ضمن «٤٨» حزبا وحركة على ميثاق السودان».

ووصف أردول الميثاق بأنه «رؤية للقوى السياسية والمدنية لإدارة الفترة التأسيسية الانتقالية»، وأنه سيكون بداية لتأسيس جديد للدولة السودانية بعد ١٥ أبريل .

وذكرت وكالة أنباء الشرق الأوسط المصرية أن القوى السودانية شددت على أن الهدف من توقيع الوثيقة هو «إنهاء الحرب وإرساء دعائم السلام العادل والشامل والمستدام، والالتزام برؤية إطارية تمثل قاعدة انطلاق لإنهاء الحرب وتسوية الأزمة السودانية، فضلا عن الاتفاق على فترة تأسيسية انتقالية لحكم البلاد».

كما تستهدف الوثيقة «إصلاح وإعادة بناء أجهزة الدولة بالصورة التي تعكس استقلاليتها وقوميتها وعدالة توزيع الفرص فيها دون المساس بشروط الاهلية والكفاءة، إلى جانب ضمان تحقيق الأمن والاستقرار اللازم للتحول للحكم المدني الديمقراطي».

«حزب الله» اللبناني

عبر الحدود بشكل يومي منذ بدء الحرب بين الدولة العبرية وحركة حماس في قطاع غزة قبل سبعة أشهر، لكن الأسابيع الأخيرة شهدت تصعيداً في الهجمات. وبقي القصف غالبا في المناطق الحدودية لدى الجانبين، فيما ينفّذ الجيش الإسرائيلي أحيانا غارات في العمق اللبناني، يردّ الحزب عليها بتصعيد عملياته أو استهدافٍ مواقع أبعد، وقال حزب الله، الثلاثاء، إنه شنّ «هجوماً جوياً بمسيّرات انقضاضيّة استهدفت ضبّاط وجنود العدو... في باحة ثكنة يفتاح» بشمال إسرائيل، بينما استهدفت مسيّرات «إحدى منصات القبة الحديدية المتموضعة جنوب ثكنة راموت نفتالي».